

على وجه لا يتطرق عليه المناقشة فان ساير
الادلة ايضا غير مسلم عنها وبالجملة لا يابس
في الاحتجاج بما يهوى في معرض المناقشة فان
المتشكك بالادلة التي مفقوداتها مدفوعة
ذاتية انما يابس في الاحتجاج بدليل لا يتم
التقريب به على تقدير صحة مادته وصورته
كما اذا كان الثابت به اخص من المدعى
فان علم انهم اختلفوا في تعيين الاد
من المجموليتية في هذه المسئلة قال شارح
الفاضل الشريفي في احوالهم التي علمت
شرح حكمه العيف اختلف الحكماء في ان الكا
هل هي مجموع الام لا وفتر ذلك بعضهم بان
كفر الماهية تلك الماهية جعل جاعل ام لا
مما كلف السواد اهل اهل هو بالفاعل
ام ذلك امره في نفسه وعلى ما طعن انما لم يتفق
لاذليل

وهي

ولان ذلك معنى لا يعقل صحة كما يظهر با دلي تامل و
الى العظيمة السليمة ونسره اخرون بان اثر الفاعل
بم هو الماهية او لا فاختار جماعة ان الماهية
هي الاثر المرتب على تأثير الفاعل من على ان اثره
ثابت في الخارج وذلك هو الماهية ليس الاثر و
ان الوجود ليس بوجوده في الخارج وفرب طائف
الى ان اثر الفاعل هو الوجود لا بمعنى انه اصل الوجود
وجودا وان جعله موجودا بل بمعنى انه جعل
الماهية موجودة فاما اثره الحق هو ثبوت
الماهية في الخارج ووجودها فيه بالمعنى المذكور
واما الماهية فهي اثره باعتبار الوجود
لام حيث هي ولا حيث كونها تلك الماهية للبحث
بجانب اللفظ كلامه ولا يزم عيبك ان محل
الكتاب على التفسير الاول لا يجمل التثنية فان
المذهب الثالث وهو الفرق بين الماهية المركبة
والسليمة بان الاولى مجموعته دون الثانية لا وجوده
ولا ينطبق عليه متمسك وهو ان شرط الجمولية

Copyrighted material